Journal of Engineering Sciences
Assiut University
Faculty of Engineering
Vol. 46
No. 4
July 2018
PP. 518 – 538

التمكين والمشاركة الشعبية كمدخل لتنمية قطاع الإسكان لذوى الدخل المنخفض

ايمان صبر مفتاح [1]، * ، ايمن هاشم عبدالرحمن [2]، محمد عبدالسميع عيد [3]

[1] هيئة الأبنية التعليمية – الوادى الجديد
[2، 3] قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة اسيوط

Received 22 March 2018; Accepted 22 May 2018

ملخص البحث:

تتصدر مشكلة الإسكان قائمة الأولويات في اغلب الدول، ومع قصور الجهود الحكومية بسياساتها التقليدية في التغلب عليها، بدأ السعي نحوتوفير استراتيجيات واليات جديدة للتصدي لها. وفي سبعينات القرن المنصرم بدأت الأنظار تتجه إلى الدور الايجابي للمستعملين وطاقاتهم ومواردهم، مما دعا المنظمات العالمية والمؤتمرات الدولية للتأكيد على ضرورة تبنى الاستراتيجيات التمكينيه والمشاركة الشعبية للحصول على المسكن الملائم، بالاعتماد على الموارد المتعددة لأطراف العملية الإسكانية لإنتاج مسكن ملائم لاحتياجات ومتطلبات المستخدمين ومتناسب مع إمكانياتهم، بدلا من الاعتماد على الموارد العامة فقط. وعلى ذلك فقد تطلب الامر تهيئة بيئة مواتية لتعزيز وتنمية قدرات جميع الأطراف الفاعلة وتعزيز التواصل بينهم، وتعبئة وحشد الجهود لإتاحة وتحفيز الأطراف للمشاركة في جميع المراحل، مع تعريف وتوزيع الأدوار بوضوح، وتطوير أطر مؤسسية وتنظيمية لدعم اللامركزية، مع إعادة النظر في دور الحكومات المركزية وتفويض السلطات للحكومات المحلية، مع حتمية تعزيز وتنمية دور الجهات الوسيطة لتفعيل منظومة عمل متكاملة.

ويتناول البحث دراسة وتحليل تجربة واجادجوفى بوركينا فاسوكأحد مشروعات التمكين والمشاركة. لتحديد الفجوة بين المفهوم النظري للتمكين والمشاركة الشعبية والتطبيق الفعلي للإستراتيجية باحد التجارب العالمية. في محاولة لإيجاد صيغة للتوازن بين الدور الرئيسي الذي تلعبه الحكومات، وبين المفهوم النظري الذي يتطلب تكامل الأدوار جميع الأطراف معا، لتخفيف العبء عن الحكومة وتحويلها من مورد ومنتج، إلى شريك وموجه ومراقب.

تتعرض الدراسة في سياقها هذا إلى تناول: اولا المنظور التاريخى للتمكين والمشاركة ومفهومهم واهدافهم وصورهم، ثانيا اسس التمكين والمشاركة والاطراف الرئيسية والادوات والاليات التنفيذية، ثالثا عرض وتحليل وتقييم لتجربة واجادجوفى بوركينا فاسو، ثم يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تساهم في صياغة رؤية مقترحة لسياسات الإسكان التمكينيه، وصياغة اطار نظرى لتفعيل التمكين والمشاركة الشعبية في توفير المسكن الملائم والحد من المشكلة الإسكانية.

1. المقدمة:

احتلت مشكلة الاسكان مكان الصدارة بجدول اعمال الدول النامية، وقد تبنت الدول سياسات متعددة للتصدى لها، اختلفت هذه السياسات وتطورت بمرورها بمراحل متعددة. فقبل تطور المجتمعات وظهور السياسات الاسكانية كان "الانسان يبنى مسكنه بخبرته الذاتية وبجهوده الخاصة اومن خلال العمل الجماعى، وكانت القرارت الخاصة بالمسكن تقع بالكامل فى يد المنتفع، بدءا من اختيار المكان وتحديد شكل المسكن وانتهاءا بعملية البناء ذاتها، وتحددت هذه العمليات من خلال الظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد، وهكذا فان مشاركة الفرد فى عمليات البناء كانت اساسية وهامة ولم تقتصر على اتخاذ القرار بل امتدت الى المراحل المختلفة للبناء. ومع تطور المجتمعات وتركز السلطة شيئا فشيئا فى يد الحكومات المركزية والتى قامت بدورها فى وضع الضوابط التشريعية والمحددات المنظمة لعملية البناء ومع تغير الظروف الاجتماعية

والثقافية ادى ذلك الى تهميش دور الفرد فى عملية البناء وبالتالى فقدت منظومة البناء عنصرا هاما من عناصرها."[1] ومع تفاقم المشكلة الاسكانية تعاملت الحكومات مع المشكلة من خلال سياسة الامداد اوالتوفير المباشر للمسكن، فى محاولة منها لتوفير اكبر عدد ممكن من المساكن لتغطية العجز الذى يتزايد بصورة متسارعة، ومع ظهور المشكلات الناجمة عن عدم ملائمة هذه المساكن للمستعملين وما نتج عن عدم الملائمة هذه من ظواهر وسلبيات، بدأت الحكومات فى التحول والالتفات الى اهمية التمكين والمشاركة للمستعملين.

1.1. إشكالية الدراسة:

على الرغم من الجهود والبرامج المختلفة للتصدى للمشكلة الاسكانية لذوى الدخل المنخفض وخاصة بالدول النامية، الا ان المشكلة بظواهرها المتعددة مازالت تؤرق الدول حكوماتً وشعوب، وفى ستينيات وسبعينيات القرن الماضى بدأت الحكومات تدرك عدم قدرتها منفردة على تحمل عبء مواجهة مشكلة الاسكان وبدأت الانظار تتوجه الى طاقات وموارد المستعملين، مما دعا الى ضرورة تمكين ومشاركة المستعملين والأطراف الفاعلة الاخرى بالمنظومة الاسكانية للتغلب والسيطرة على مشكلة الاسكان، وعلى الرغم من اتباع العديد من التجارب سواء المصرية اوالعالمية للتمكين والمشاركة باشكال مختلفة، الا انه يوجد بعض من هذه التجارب لم تحقق المستهدف منها.

وبالتالي يكمن التساؤل الرئيسى للدراسة فى: ما هوالإطار النظري لإستراتيجية التمكين والمشاركة الشعبية فى توفير الاسكان الملائم لذوى الدخل المنخفض، وهل نجحت تجربة واجادجوفى بوركينا فاسوفي تبنى سياسات التمكين والمشاركة الشعبية لتوفير الاسكان الملائم لذوى الدخل المنخفض.

2.1. فرضية الدراسة:

يفترض البحث ضرورة التمكين والمشاركة الشعبية فى حل مشكلة الاسكان لذوى الدخل المنخفض، وتوفير اسكان يتلائم مع امكاناتهم وقدراتهم واحتياجاتهم.

3.1. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى دراسة وتحليل التمكين والمشاركة الشعبية كمدخل لتنمية قطاع الاسكان. والاسس الموضوعية لتمكين ومشاركة السكان من اتخاذ قرارات خاصة بتوجهاتهم الإسكانية وفقا لمتطلباتهم واحتياجاتهم وظروف المكان البيئية والاجتماعية والثقافية، فى محاولة للوصول إلى صيغة مناسبة لتفعيل التمكين والمشاركة الشعبية.

4.1. منهجية الدراسة:

فى محاولة للاجابة على سؤال البحث وتحقيق هدف الدراسة تعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائى، ومن ثم يمكن تحديد العناصر الاساسية للدراسة كالتالى:

أ- تم اتباع المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة:
- المنظور التاريخى والمفهوم للتمكين والمشاركة.
- اسس التمكين والمشاركة والاطراف الرئيسية والادوات والاليات التنفيذية.

ب- تم اتباع المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستقرائى فى دراسة وتحليل تجربة واجادجوفى بوركينا فاسو.

2. المنظور التاريخى للتمكين والمشاركة:

بعد تطور المجتمعات وبداية هيمنة الحكومات على منظومة انتاج المسكن لذوى الدخل المنخفض، بدأ اهتمامها ينصب فى اطار التوفير العددى، بانتهاج سياسة الامداد ومحاولة توفير اكبر عدد من الوحدات السكنية المكتملة من خلال مشاريع اسكانية نمطية ضخمة، مع اهمال طاقات المستعملين وامكاناتهم ورغباتهم وتطلعاتهم. فهى عبارة عن "منظومة لانتاج الإسكان النمطي العام والذي تغيب فيه العلاقة المباشرة بين المعماري والعميل المستفيد الفردي، ولكن المستفيد في هذه المنظومة هم جموع مجهولة يعبر عنهم بالإحصاءات والبيانات العددية وتكون مهمة المعماري تصميم نماذج لوحدات سكنية نمطية اقتصادية محددة المسطحات لتحتوى متوسطات عددية لأسر، وتنتج بالجملة في أحياء سكنية لا تعرف هوية ساكنيها إلا بعد أن

يتم بنائها وتوزيع وحداتها تبعاً لمعايير موضوعة."[2] ولذا عادة ما تتدهور بيئتها السكنية، بالاضافة الى عدم وصولها الى الفئة المستهدفة فى بعض الاحيان. وبالتالى وبالرغم من جهود الحكومات الا ان الفجوة كانت تزداد بين الطلب وامكانات وموارد الحكومات وخاصة بالبلدان النامية، وواصلت المشكلة تفاقمها بشقيها الكمى والنوعى وانتشرت المناطق العشوائية كمحاولة من الافراد للتغلب على المشكلة بطريقتهم الخاصة.

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومات تحاول جاهدة القضاء على هذه المناطق، بدأ فكر الإرتقاء الحضري في نهاية الستينيات من القرن المنصرم فى الظهور عن طريق John Turner وآخرون[3]، من خلال فكر الإسكان التدريجي المرحلي ورسم سياسة إسكانية تعتمد على القطاع غير الرسمي وعلى الأهالي أنفسهم من خلال إسكان الجهود الذاتية ومشروعات الإرتقاء الحضري. فبينما كان إعتقاد حكومات معظم الدول النامية أن المناطق العشوائية هي مشكلة تتطلب الازالة، راى العمرانيون والباحثون عكس ذلك،حيث قام كل من[3] Charles, Abrams, Latterly, Mangin, Turner, Peattie, Perlam بدراسة هذه التجمعات بتعمق شديد ووجدوا أن المناطق العشوائية ماهي سوى واقع إيجابي لأفراد يحلون مشاكلهم الإستيطانية بمواردهم الذاتية المحدود وبذلك هي جزء من حل المشكلة وليست المشكلة ذاتها"،[3] حيث كان Turner "يرى ان النظرة السلبية للمستوطنات غير الشرعية تمثل خطأ كبيرا، فهذه المناطق تمثل نصرا كبيرا بالجهود الذاتية لذوى الدخل المنخفض، وهى تدل على طاقة وقدرة الافراد على حل مشاكلهم بدون مساعدة الحكومة،[4] وفي دراسة أجراها Turner فى ليما- بيرو (Lima, Peru)1959"وجد ان المساحة التى قام الافراد ببنائها بانفسهم اكبر من المساحة الفعلية للمدينة القائمة، فقد قام المجتمع المحلى ببناء مساحة اكثر من الف هكتار، بينما المساحة القانونية للمدينة كانت اقل من ألف هكتار"[5]، كذلك استطاعوا بناء حوالى 50 الف مسكن خلال سبع سنوات (1949-1956)، بينما استطاعت الحكومة في نفس الفترة بناء نحو5476 مسكن فقط كانت خارج القدرات المالية حتى لمتوسطي الدخل بالمدينة." [3]

وهكذا فى "بداية الستينات أصبح دور المستعمل هوالمحور الرئيسي للمناقشات فى الدوائر المتخصصة"[6] وبالتالي بدأت المشاركة تفرض نفسها على الواقع الاسكانى بالعديد من الصور، وفي السبعينات أصبح الأسلوب التقليدي لإنتاج السكن الكمي العام موضع تساؤل مع فشل السياسات الحكومية في إنتاج نمط سكن كمي ملائم اجتماعياً واقتصاديا وبيئياً في معظم دول العالم. كما زادت القناعات بأن الإسكان العشوائي القائم يمثل قيمة اقتصادية للدول النامية فلا يمكن استخدام اسلوب الازالة الكاملة كما تم فى الدول الصناعية فى الخمسينيات والستينيات. بل انه يتطلب نظام ادارة جيد يعمل على زيادة فاعلية المشاركة من جانب السكان المحليين. [7]

ومن أهم من نظَر لمفاهيم المشاركة في تلك الفترة كان كلاً منTurner, Habraken ، فقد صاغ كلاً منهما مفاهيم جديدة لمنظومة انتاج السكن على المستوى التخطيطي والتصميمي والتنظيمي المؤسسي، وأصبحت تلك المفاهيم معترفً بها من الأكاديميين والممارسين والمؤسسات الدولية المانحة. فقد أدَعى كلاً منهما أن سياسات الإمداد للإسكان النمطي كامل التشطيب من قبل سلطات الدولة أمر غير اقتصادي أومنطقي ولم يقدم حلاً لمشاكل الإسكان. وابرز كلاً منهما الحاجة القصوى إلى انشاء توازن بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، بحيث يصبح ذلك مؤثرا في تحسن كمي ونوعى لمنظومة إنتاج السكن، وان مشاركة المستخدمين عنصر أساسي لاستعادة العلاقة الطبيعية بين الناس وبيئتهم المبنية، وترتكز أبحاثهم على أن المشاركة الأفضل تتوقف على الوسائل التي تتبعها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والعاملين في مجال البناء والتشييد لتمكين الناس في منظومة إنتاج السكن، وذلك عن طريق التعاون معهم في تخطيط وبناء منازلهم وتطوير أحيائهم بكلفة معقولة للجميع . وقد رفض Turner الحلول القياسية وهيمنة الدولة على قطاع الإسكان. كما يعتقد Habraken ان مشاركة المستفيدين تساعد على تحقيق نتائج أفضل لبناء مساكن تتميز بالكفاءة والديناميكية.[2]

وكذلك كان العديد من الخبراء والمتخصصين يعدون الابحاث والمناقشات لاعادة صياغة دور المستعمل، وتوجت تلك الجهود ودخلت الى الاطار الرسمى من خلال مجموعة من الاحداث العالمية التى اوصت باهمية تمكين ومشاركة المستعملين، والتى بدأت كالتالى:

1- المؤتمرالاول للمستوطنات البشرية للامم المتحدة الموئل 1(HABITAT **1**) 1976.
2- الاستراتيجية العالمية للماوى حتى عام 2000 والتى اعتمدت من قبل الامم المتحدة فى عام 1988.

3- الوثيقة الصادرة عن البنك الدولى "تمكين اسواق الاسكان من العمل" (Housing Enabling Market to Work) بعام 1993.

4- المؤتمر الثانى للمستوطنات البشرية للامم المتحدة الموئل 2(HABITAT 2) 1996.

تعد هذه اهم احداث رسمية مؤثرة فى التوصية بالتحول من سياسات الامداد الى سياسات التمكين والمشاركة، كما يتضح لنا من الشكل (1)، فبدأت الحكومات في التحول من دور المورد والمنتج للمسكن كمنتج متكامل، إلى ترشيد دورها وتحوله إلى دور الممكن والموجه.

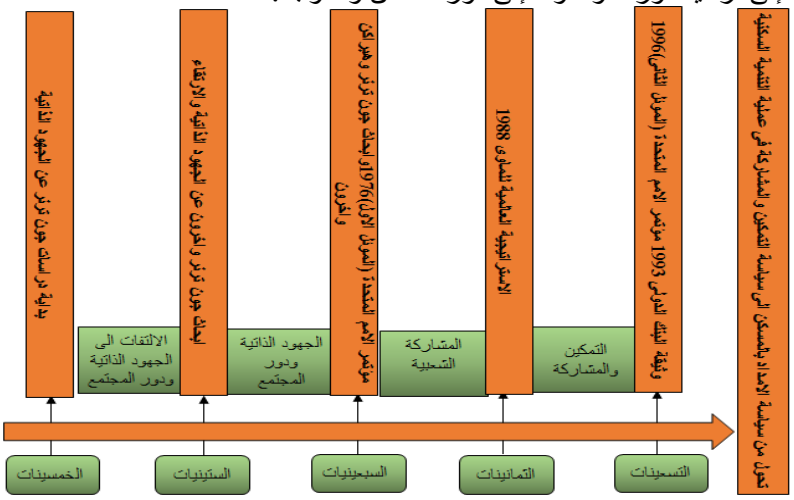

شكل (1): اهم الاحداث المؤثرة فى التحول الى نهج التمكين والمشاركة.[*]

في السبعينات نفّذت العديد من المشروعات والبرامج التي تعتمد على تمكين ومشاركة المستخدمين كبديل عملي لتوفير السكن منخفض التكاليف بمساعدة المنظمات المانحة الدولية، كمشروعات المواقع والخدمات (Sites and Services) وبدعم من البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى أنجزت العديد من برامج الإسكان الملائمة لقدرات وموارد الفقراء.[2]

"وتشير الدراسات الى ان عدد المشروعات التى تعتمد على مبدأ الجهود الذاتية قد بلغ اكثر من سبعين مشروعا فى سبع وعشرين دولة نامية فى منتصف السبعينات، اما عقد الثمانينات فقد شهد برامج متعددة لايواء محدودى الدخل فى البلدان النامية، فى اطار مبدأ استثمار الجهود الذاتية فى مشروعات ذوى الدخل المحدود".[8] ويوضح لنا الشكل (2) المنظور التاريخى لتطور سياسات الاسكان الى التمكين والمشاركة.

شكل (2): المنظور التاريخى لتطور سياسات الاسكان الى التمكين والمشاركة.[*]

3. مفهوم التمكين والمشاركة:

1.3. مفهوم التمكين: Enabling

تعددت التعريفات الخاصة بالتمكين، فقدعرفه البنك الدولى بانه "عملية توسيع قدرات الافراد للمشاركة والتفاوض والتحكم واجراء المساءلة للمؤسسات التي تؤثر فى حياتهم، بناء على هذا فالتمكين هوعملية تطوير وتعزيز قدرات الأفراد أوالجماعات على اتخاذ خيارات وقرارات هادفة وتحويل تلك الخيارات إلى

[*] المراجع رقم [2]- [6]، بتصرف الباحثة.

[*] المراجع رقم [2]- [3]- [8]، بتصرف الباحثة.

الإجراءات والنتائج المرجوة، فتمكين الافراد يتيح لهم حرية الاختيار والتصرف، مما يتيح لهم تحكم أفضل بمسار حياتهم والقرارات التي تؤثر عليهم."[9] وينطوي على "تعزيز قدرة الجهات الفاعلة لتصور وانتقاء الخيارات، والقدرة على صياغة الهياكل المناسبة لمواجهة القوانين والأطر التنظيمية، ويعتبر البنك الدولى ان التمكين هوأيضا غاية في حد ذاته، ويجب ان ينظر اليه كهدف".[10] كذلك تم تعريفه بانه "إنشاء بيئة مواتية للجهات الفاعلة الأخرى احيانا من خلال (دعم/ مساعدة، وسائل تشريعية) لإنتاج وتطوير السكن .أيضا يعني إتاحة الفرصة لمستخدمي المنازل لتحسين حالتهم وفقا للاحتياجات والأولويات التى يحددوها بأنفسهم"[11]

كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "بتعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، وأنه عنصر أساسي في نهج الإمكانات، ويشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية، والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان، ".[12]

كما عرفه البعض بأنه "عملية اجتماعية متعددة الجوانب تساعد الأفراد في التحكم بحياتهم وضبطها وهي عملية تعزز القوة أي القدرة على التنفيذ لدى الأفراد لاستخدامها في حياتهم ومجتمعاتهم والمجتمع عامة".[13] كذلك عرفه رابابورت (1987) بأنه "الآلية التي تعمل على إتقان الأفراد والمنظمات والمجتمعات لشئونهم، ويأتي عن طريق تغييرات متشابكة في السلوك والتحسينات الفعلية في ظروف الفرد والمجموعة والمجتمع، وعلاوة على ذلك فان التواصل المنتظم والفرص المتكررة لمناقشة السياسات من قبل جميع الأطراف المعنية هوأساس المشاركة التي تؤدي إلى التمكين." [14]

كما عرفه Whitmore[15] 1988 بانه العملية التى بمقتضاها يمكن للأفراد تحقيق السيطرة على مختلف جوانب حياتهم والمشاركة في المجتمع بكرامة. اى أنه "توسيع حرية الإختيار وزيادة قدرة الأفراد وسيطرتهم على الموارد والقرارات التي تؤثر على حياتهم. فعندما يستطيع الناس ممارسة اختياراتهم الحقيقية تزداد سيطرتهم على حياتهم."[16]

ويعتمد مفهوم التمكين "على لامركزية التحكم في الموارد وزيادة فاعلية المشاركة للمستخدمين والسكان بحيث يمكن للمجتمعات لعب دور فعال في تشكيل مأواهم ومحيطهم المباشر." [17] فعملية التمكين للمجتمع تكون موجهة لكي تستجيب للاحتياجات ووجهات النظر المختلفة، فتمكين المجتمع يستحضر معه التمكين الفردي لكن ليس فقط من اجل الترقية الفردية ولكن من اجل التأثير الايجابي في الجماعة ككل Oakley, 1998.[18]

وبذلك نجد ان نهج التمكين هونهج شامل، ينظر الى ماهوابعد من مجرد اقامة مشروعات تدخل فى حيز الاحصاءات الكمية، وانما هويبحث فى تنمية قائمة على متطلبات واحتياجات واولويات وامكانات جميع الاطراف الفاعلة، مع اعتبار الافراد الطرف الرئيسى بالعملية، فيصبح الافراد هم الغاية والوسيلة فى ان واحد. ويوضح لنا الشكل (3) المخرجات التنموية فى حالة التمكين وفى حالة عدم التمكين.

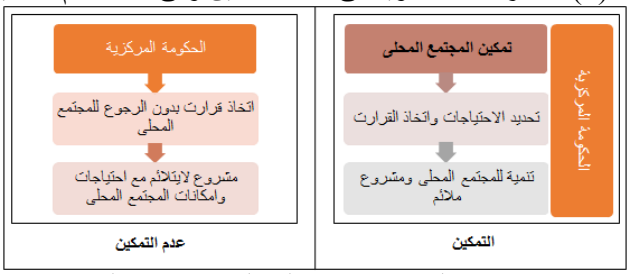

شكل (3): المخرجات فى حالة (التمكين، وعدم التمكين).

2.3. مفهوم المشاركة الشعبية Public participation:

تعددت التعريفات الخاصة بالمشاركة، فقد اعتبرها البعض مفهوم "يترادف مع مفهوم التمكين والسطوة للمجتمعات البشرية في إدارة شؤون المجتمعات، بتلاحم مع الجهود الحكومية وغير الحكومية." [19] كذلك اتجهت بعض الآراء الى أن المشاركة مبنية على أساس "أن البيئة يكون أداؤها أفضل اذا ساهم سكانها في إنشاؤها وإداراتها بدلا من التعامل معهم كمستهلكين غير فعالين." [20] كما تم تعريفها بأنها "الخطوات التى تمكن أعضاء مجتمع ما من المشاركة فى تحديد الكيفية التى يودون تسيير حياتهم بها، وهى تعتبر خطوة لتقوية وتمكين

هذه المجتمعات من تحديد أولوياتها واحتياجاتها وإتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق تلك الأولويات.[21] ومن ثم فإن المشاركة الشعبية تعتبر وسيلة إستراتيجية هامة وملحة، يمكن بواسطتها تحقيق السياسات التنموية القومية للدولة عن طريق إثارة اهتمام أفراد المجتمع تجاه قضايا التنمية، وبذلك يتحول الفرد من عامل سلبي إلى عامل إيجابي يشارك في بناء وتنمية بيئته المحلية تخطيطا وتمويلا وتنفيذا من خلال تقديم العون والمساعدة له من قبل الجهات المحلية.[22] وبالتالى فهي عمل تطوعي أساسه الأفراد يحدده كل فرد طبقا لقدراته وإمكاناته، فهي نوع من الايجابية التي لها عظيم الأثر على المجتمع بصفة عامة والأفراد بصفة خاصة، اى أنها وسيله وغاية في الوقت ذاته، فهي لا تستهدف تنمية المجتمع فقط، وإنما أيضا تنمية المشاركين.

ومن خلال عرض مفهومي التمكين والمشاركة يمكننا القول "أن المشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة"،[23] كما يتضح لنا من الشكل (4)، فالتمكين قائم على زيادة فاعلية المشاركة، والمشاركة تتطلب تمكين المجتمع وكذلك تؤدى إليه، والنتيجة تنمية الأفراد والمجتمعات.

شكل (4): العلاقة بين التمكين والمشاركة.

4. اشكال توفير الاسكان من خلال نهج التمكين:

يتم تضمين مفاهيم التمكين والمشاركة لتوفير الاسكان بالعديد من الصور، فكل ما يعطى الافراد فرصة لتنظيم انفسهم والمشاركة بالعملية الاسكانية والتعامل مع المسكن كعملية وليس كمنتج يعد تمكينا للافراد بصور مختلفة، من هذه الصور توفير الموارد الاساسية كالارض والمرافق بمشروعات المواقع والخدمات، ومشروعات نواة المسكن اوفى صورة الاسكان المرحلى والاسكان غير المكتمل، كما يمكن تطبيق التمكين والمشاركة ايضا بمشروعات الارتقاء. جميع هذه الصور قد تسمح بتمكين الافراد ومشاركتهم لتلبية احتياجاتهم السكنية المتغيرة والمتطورة مع تغير امكاناتهم وخصائصهم. اذا تم الالتزام بالادوات والاليات التنفيذية الخاصة بالتمكين، وكذلك مشاركة جميع الاطراف الرئيسية بالمنظومة السكنية والذين سيرد ذكرهم لاحقا فى هذه الدراسة.

5. أسس التمكين والمشاركة:

على الرغم من أنه لا يوجد نموذج واحد للتمكين، الا انه يمكن تحديد بعض العناصر التى يجب تواجدها حتى تكون جهود التمكين ناجحة، كما يتضح لنا من الشكل (5)، وهذه العناصر الرئيسية هى:

1.5. الوصول إلى المعلومات:[25]

المعلومات هي القوة فهى التى تعد الافراد للاستفادة الافضل من الفرص والوصول إلى الخدمات، والتفاوض على نحوفعال، ومساءلة الدولة والجهات الفاعلة الاخرى، فدون المعلومات الملائمة، يستحيل بالنسبة للافراد اتخاذ اجراءات فعالة.

2.5. المشاركة اوالإدماج:[25]

لضمان استخدام الموارد العامة المحدودة استخداما مبني على المعرفة والأولويات المحلية، يجب الالتزام بمشاركة الافراد والفئات المستبعدة، مما يتطلب موارد وتيسيرات وآليات حل النزاعات فصنع القرار التشاركي ليس دائما متناغم. فالتنمية الحقيقية والفعالة هي تلك التي يقوم بها الأفراد بمساعدة ودعم وتنظيم من الدولة، فمن أهم عناصر التنمية في الدول النامية هوالمشاركة الشعبية، حيث تساهم في تخفيف العبء وخفض تكاليف التنمية التي تتولاها الدولة.[22] كما ان مشاركة الأهالى طبقا لمخططات التطوير المعتمدة والمقبولة مسبقا من أهالى تلك المناطق يكون لها تأثير إيجابى على توفير الدعم المباشر وغير المباشر لعمليات التطوير والارتقاء.[24]

3.5. المساءلة:[25]

بمعنى ان كل طرف من الاطراف مسئول امام الاطراف الاخرى، ومطالب بالرد على كافة الاستفسارات.[26]

4.5. القدرة التنظيمية المحلية: [25]

والتى تشير لقدرة الناس على العمل معا وتنظيم أنفسهم وحشد الموارد، فتبدأ في التأثير على قرارات الحكومات.

5.5. اللامركزية:

لتمكين المجتمع المحلى يجب ان تتخلى الحكومة عن السيطرة المركزية، فيجب بناء هيكلية لامركزية ومتعددة الطبقات وتفويض السلطات الحكومية الى الحكومات المحلية، "مما يؤدي إلى سرعة وسهولة اتخاذ القرارات بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذه القرارات بتحقيق السياسات والأهداف التنموية في الإطار القومي للدولة".[22]

6.5. تنمية القدرات:

تنمية قدرات جميع الاطراف الفاعلة بالعملية التنموية تكسبهم القدرة اللازمة للتمكين والمشاركة، فبتنمية قدرات المجتمع المحلى ستتولد لديه قدرة على اتخاذ القرارات الملائمة، وسيكتسب الثقة اللازمة للمشاركة والتواصل الفعال، وكذلك الحال بالنسبة للحكومات المحلية بتنمية قدراتها ستتمكن من مجابهة عبء مسئولية اللامركزية الملقاة على عاتقها، اما المنظمات الوسيطة فهى اهم العناصر الفاعلة التى تحتاج الى تنمية قدرات لتتمكن من لعب دورها كوسيط وكذلك من اعداد برامج للتعليم والتدريب لباقى الاطراف.

7.5. تعريف الأدوار:

حتى يتمكن كل طرف من الالتزام بتادية دوره بكفاءه فيجب ان يتم تعريف الادوار "لإنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقاً لمنهجية وأهداف تحدد دور كل طرف فى ظل مناخ ادارى فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له."[26]

8.5. تقديم الدعم:

ولا يقصد بتقديم الدعم اقتصاره على الدعم المادى فقط، وانما هوالدعم بمفهومه الشامل "لإيجاد بيئة ممكنة لهؤلاء الفاعلين."[30] فى اى صورة من صور المساندة.

شكل (5): اسس التمكين والمشاركة.[*]

6. الاطراف الرئيسية فى التمكين والمشاركة الشعبية:

تتعدد الاطراف الفاعلة بمنظومة التنمية السكنية كما يتضح لنا من الشكل (6)، ويمكننا القول أن الأطراف الرئيسية التى لا غنى عنها هى:

1.6. المجتمعات المحلية:

تنبع أهمية تمكين المجتمعات المحلية من كونهم وحدهم الأقدر على تحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم وأولوياتهم طبقا لإمكاناتهم، وكذلك اعترافا بهم كمورد هام لا يمكن إغفاله أوتهميشه، فتفعيل دور المجتمع المحلى في كافة مراحل التنمية السكنية يعمل على خلق بيئة تتلاءم واحتياجات ساكنيها، ومن بعض عناصر مشاركة المجتمعات " المساهمة في تكاليف المشروع، زيادة كفاءة المشروع وفاعليته، بناء قدرات السكان

[*] المرجع رقم [25]، بتصرف من الباحثة.

وزيادة السلطة الممنوحة".[31]ولتحفيز السكان على المشاركة يتطلب ذلك توفير وبناء قدر كبير من الثقة المتبادلة بين السكان وجهات الادارة المحلية. [27]

2.6. الحكومة المحلية:

وهى تعبر عن الحكومة المنتخبة أوالمعينة للمدينة أوالمحافظة، وتمثل المستوي الحكومي ذوالاتصال المباشر بالسكان، وعادة ما يكون على الحكومة المحلية التزام دستوري بضمان إمداد السكان بالخدمات، وهي قد تقوم بتحقيق أهدافها مباشرة أومن خلال التعاون والمشاركة مع جهات خاصة غير حكومية، وعلى الحكومة المحلية أن تعيد بلورة دورها من الإعداد المباشر للخدمات إلي التمكين من إعدادها.[32] ولنجاح التمكين يجب توفر"سلطة محلية قوية وفعالة مدعومة من الحكومة المركزية، على ان يقترن هذا مع التنسيق بين مختلف المستويات الحكومية، والمشاركة العامة في صنع القرارات."[30]

ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا " خولتها الحكومة المركزية الاستقلالية والصلاحيات الكافية من خلال تطبيق اللامركزية ."[31] وتأخذ المساعدات التي تقدمها المحليات إلى الأفراد أوالمجموعات لدعم عمليات التنمية صورا مختلفة منها المساعدات المالية والفنية والتنظيمية. [22]

3.6. الحكومة المركزية:

تمثل الحكومة المركزية أقوى جهة فاعلة ماليا وذات قدرات تنظيمية وثقافية قوية نسبيا [30] فلها مسئولية القرارات السيادية، كما ان لها دور محوري في توفير الحوافز المناسبة لتحسين الأداء. وتطوير الآليات المؤسسية لتحسين فعالية العمل العام، وتصميم نهج مبتكرة من شأنها تمكين مشاركة الافراد.[25]

4.6. الجهات الوسيطة:

- المنظمات غير الحكومية Non- Governmental Organizations: (NGOs)

وتعرف بانها جميع الهيئات والاتحادات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها والتي أنشئت من اجل السعي لتحقيق أهداف تنموية على أساس لا يهدف إلى الربح، وتختلف المنظمات غير الحكومية فيما بينها اختلافا كبيرا في الحجم، والشكل، والتوجه، والمذهب الفكري، والموارد، والفئات المستهدفة. [32]

- الجمعيات المعتمدة على المجتمع (Community Based Organizations: (CBOs)

تعرف الجمعيات المعتمدة على المجتمع بأنها أي نوعية من المنظمات يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل الناس أنفسهم استجابة لاحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والمادية، هم ينظمون أنفسهم على أساس منشئهم أومهنتهم أومكان تواجدهم، بحيث يتحدون معا في السعي لتحقيق منافع مشتركة بينهم، وتتصف هذه التنظيمات بأن مركز نشاطها محلي، وبأنها تكون مسئولة مسئولية مباشرة أمام مواطنيها. [32]

وقد نشأت الحاجة إلى جهات وسيطة لتسهيل عملية الاتصال والتكامل بين الأطراف المختلفة في عملية التنمية،[10]حيث تلعب هذه المنظمات أدوارا هامة ومتعددة، فلها دور اقتصادي حيث يمكنها الاتصال بجهات التمويل المختلفة، وكذلك دورعلى المستوى البيئي والعمراني حيث يمكن عن طريقها إرشاد وتوجيه السكان، ودور اجتماعي[11] من خلال التعرف على احتياجات المجتمع وتشجيع مشاركة وتمكين المجتمع، ولها دور فعال في بناء قدرات أفراد المجتمع، وأخيرا دور ادارى حيث يمكنها المساهمة في إدارة الخدمات البشرية والفنية والمحليةوالإصلاح الإداري والتطور التنظيمي. [20]

[*] المرجع رقم [30]، بتصرف من الباحثة.

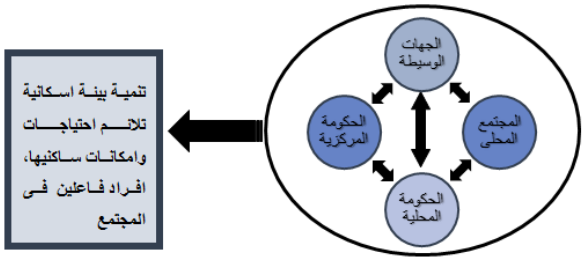

شكل(6): الأطراف الرئيسية للتمكين والمشاركة والعلاقة بينهم. [*]

7. الادوات والاليات التنفيذية للتمكين: [33]

طبقا لوثيقة البنك الدولى للتمكين 1993 فانه يمكن للحكومات تمكين قطاع الإسكان من خلال التركيز على سبعة اليات: ثلاثة لتحفيز جانب الطلب على الإسكان، وثلاثة لتسهيل عملية توفير المساكن (جانب العرض)، وواحدة لإنشاء إطار مؤسسي شامل لإدارة قطاع الإسكان وضمان وصول السكن لمستحقيه، كما يوضح شكل (7).

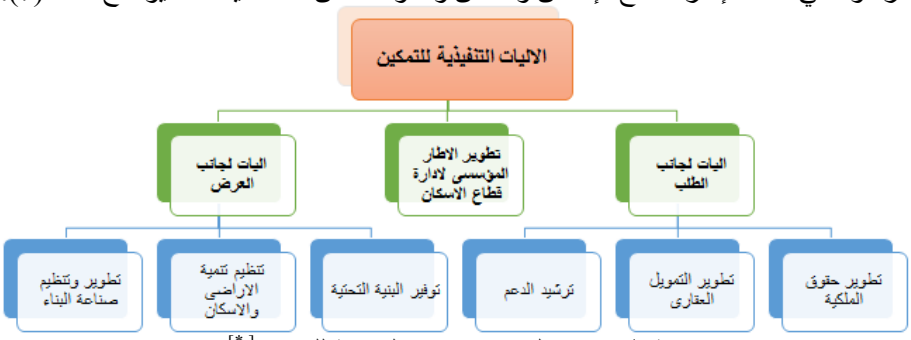

شكل (7): الاليات والادوات التنفيذية للتمكين. [*]

ويمكن مراجعة التجارب الريادية-العالمية والمصرية- فى هذا المجال لاستنباط مدى تحقيق هذه التجارب للعناصر الرئيسية والاليات والادوات التنفيذية لنجاح التمكين والمشاركة فى توفير المسكن الملائم لذوى الدخل المنخفض، وتمثل تجربة واجادجوفى بوركينا فاسونموذج لفكر التمكين والمشاركة الشعبية من خلال اليات توفيرها للاسكان وتحقيقها لاسس التمكين والمشاركة، كما تحققت بها الاليات التنفيذية للتمكين والمشاركة سواءا الخاصة بجانبى العرض والطلب اوالخاصة بتطوير الاطار المؤسسى لادارة قطاع الاسكان.

8. تجربة واجادجوفى بوركينا فاسو:

تم اختيار تجربة واجادجوللدراسة لتحقيقها للاسس والاليات التنفيذية للتمكين والمشاركة، وكذلك لما حققته من نتائج دعت البنك الدولى لتقديم قرض قيمته 11.3 مليون دولار لتنفيذ مشروعات مماثلة[6] بعام 1978.[34] كذلك اشتملت هذه التجربة على نوعين من اشكال توفير الاسكان من خلال نهج التمكين والمشاركة وهما:

- الارتقاء بالمناطق العشوائية.
- المواقع والخدمات.

1.8. عرض التجربة: [6] - [34]- [35]

تعانى العاصمة "واجادجو" من تركز السكان بها وانتشار المناطق العشوائية داخلها وحولها، نتيجة للنموالسريع مع عدم وجود مخطط للمدينة يستوعب هذه الزيادة، وكان عدم وجود ضمان ملكية للارض بالمناطق العشوائية يمثل عائقا امام السكان لاستثمار اموالهم فى تحسين مساكنهم وتطويرها، وذلك لخوفهم من انفاق اموالهم المحدودة فى مساكن مؤقتة، مما ادى الى التدنى الشديد بمستوى المنطقة. مما دعا بالحكومة فى عام (1973) الى طلب مساعدة فنية من الامم المتحدة، لاعداد خطة عمل لتطوير وامتداد "واجادجو"، مع

[*] المرجع رقم [33]، بتصرف من الباحثة.

التركيز على احتياجات ذوى الدخل المنخفض لتحسين حالة المساكن وخدمات البنية التحتية. ووضعت الحكومة خطة عمل لمنطقة "سيسن" بالعاصمة "واجادجو" تبعا للمنهج المقترح من قبل الامم المتحدة لتنفيذ مشروعين (مشروع ارتقاء بمنطقة عشوائية والاخر مشروع مواقع وخدمات).

- وقبل البدء فى المشروع قام فريق بحثى بعمل مسح اجتماعى اقتصادى على عينة مكونة من (50) اسرة من منطقتين عشوائيتين بالعاصمة "واجادوجو" لمعرفة متطلبات وتوقعات السكان ومدى استعداد السكان للمشاركة.وقد اظهر هذا البحث ان السكان قادرين على بناء مساكنهم من خلال نشاط القطاع غير الرسمى، وانه ينبغى على اى تدخل من الحكومة فى تصميم المسكن ان يتمتع باكبر قدر من المرونة، كما يجب ان تركز الحكومة جهودها على انشاء البنية التحتية اكثر من بناء المساكن، ويجب ان يسهم المشروع فى تحسين طرق البناء التقليدية، وليس فرض طرق تحتاج الى مستوى عال من التنظيم والنواحى الفنية.

1.1.8. مشروع الارتقاء بتجربة واجادجو:

يقع المشروع على مساحة 22 فدان وتسكنه 300 اسرة، كانت المنطقة غير مخططة وتحولت الى منطقة مخططة فى اقل من عام، ويرجع انجاز الجزء الاكبر من الاعمال الى اسلوب البناء الذاتى على مستوى الجماعة، وقد اشتمل على تقسيم المنطقة الى تقسيمات، يحتوى كل تقسيم على عدد من قطع الارض المنتشرة بشكل عشوائى، وشق طرق وممرات وازالة بعض المساكن التى تعترض الطرق واعادة بنائها، وبناء ابار مياه جماعية. وقد كان الدافع الاكبر للسكان للمشاركة فى مشروع الارتقاء هواعطائهم حق ملكية الارض، وقد انفق السكان اكثر من 40000 دولارا لتجديد مساكنهم، بمتوسط 130 دولار للاسرة علما بان متوسط الدخل الشهرى اقل من 40 دولار، بما يعادل اكثر من ثلاثة اضعاف الدخل الشهرى لتجديد المسكن فى شهور قليلة (اقل من سنة)، بما يدل على مدى مشاركة السكان.

2.1.8. مشروع المواقع والخدمات بتجربة واجادجو:

يقع المشروع على مساحة 136 فدان بموقع مجاور لمشروع الارتقاء، ويهدف لتسكين 615 اسرة باسلوب البناء الذاتى، ويقوم المشروع على التدرج المرحلى فى مد خدمات البنية الاساسية من خلال مشاركة السكان. ففى البداية تم توفير الحد الادنى من الخدمات الضرورية التى تسمح للمستخدمين بالنموالتدريجى لهده الخدمات، وكان تنظيم المجتمع أداة فعالة فى هذا المشروع، وقد قامت فئات المجتمع بتحديد الأهداف طبقا للأولويات والإمكانات المالية، وكذلك تنظيم العمل مع الهيئات الحكومية لتنفيذ المشروع. وقد تمت اعمال البنية الاساسية التالية:

- شبكة الطرق الداخلية: قام السكان بتنفيذها بالمشاركة تبعا لنموالمنطقة اى تبعا لاحتياجهم الفعلى.
- شبكة الصرف: نفذ جزء منها بواسطة شركات خاصة وجزء بواسطة السكان، واستخدم ناتج الحفر فى صناعة الطوب.
- شبكة المياه: تعد الاستثمار الوحيد الكبير الذى احتاجته المنطقة، فقد خططت عام 1974 لتخدم 30000 نسمة كحد اقصى، واثناء تنفيذها زودت المنطقة بابار مياه جماعية وصنابير مياه عامة.

تم تجميع السكان فى مجموعات لتشجيع الاسلوب الجماعى فى حل المشاكل القائمة، وضمت قطع الاراضى فى تقسيمات، كل تقسيم من 20: 30 قطعة ارض. وزود المشروع بسوق، مدرسة، ادرة، مستوصف، ملاعب رياضية، جامع وكنيسة.

3.1.8. سياسات التنفيذ بالتجربة:

1.3.1.8. مشروع الارتقاء:

اعطى الملاك حق ملكية الأرض فى مشروع الارتقاء، مقابل دفع 50 دولار، اوالإسهام فى بناء الطرق وآبار المياه والمراحيض الخاصة، ويقتضى إعطاء سند ملكية الأرض شغل الأسرة لقطعة الأرض، وعدم البيع قبل مضى عشر سنوات وتعهد بالانتهاء من البناء خلال سنتين.

2.3.1.8. مشروع المواقع والخدمات:

فى مشروع المواقع والخدمات اعطى الملاك حق ملكية الأرض باتباع نفس الشروط بمشروع الارتقاء، ولكن مقابل دفع مبلغ 100 دولار، وهذا المبلغ يغطى تكاليف 3/2 تكلفة تجهيز الارض بالمرافق، والثلث الاخير تم دعمه من الحكومة. وقد تم انشاء نموذج للبناء على قطعة ارض مساحتها 15*20م كنموذج استرشادى للتوضيح للسكان.

كما كان هناك بعض سياسات التنفيذ المشتركة بالمشروعين معا، فقد تم إعداد تسعة نماذج للمسكن ليكون هناك مجالا للاختيار لكل اسرة طبقا لاحتياجاتها. كذلك سمح للسكان تصميم وحدتهم السكنية بمعرفتهم وبدون استخدام النماذج المعدة بشرط إتباع اشتراطات البناء، وقد استخدم خليطا من مواد البناء التقليدية والحديثة، اما اعمال البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية التى لا يستطيع المجتمع القيام بها، فقد قام المشروع بانشاء شركات صغيرة لتنفيذها.

اما بخصوص التمويل فقد كانت بداية المشروع بقرض تم تقديمه الى "بنك التنمية الوطنى" قيمته 600 الف دولار من "الصندوق المركزى الفرنسى للتعاون الاقتصادى"، وكان لكل شخص حصل على قطعة ارض الحق فى الحصول على قرض من البنك، وفى البداية لم تتلاءم اجراءات القرض ونظام السداد مع محدودى الدخل، فقام البنك بتسهيل الاجراءات، وتيسير بدائل متعددة لقيمة القروض. وكان يتم منحه على ثلاثة دفعات، 30% للبدء فى البناء، 40% عند الانتهاء من الاساسات، 30% عند انتهاء اعمال الطوب والاسقف، ولكن لم يتمكن الذين لايحصلون على اجور ثابتة ومنتظمة من الحصول على قروض.

وللتغلب على هذه المشكلة تم انشاء "صندوق الاستثمار المشترك" لجمع المدخرات من ذوى الدخل المنخفض، ويحق لكل من ساهم فى الصندوق الاقتراض منه، وفى خلال تسعة اشهر التحق بالصندوق 2000 عضو، وتجمع اكثر من 12000 دولار كرأس مال. ورغم ان الهدف الاصلى من انشاء الصندوق كان إيجاد ضمان متبادل بين الاشخاص لقروض الاسكان الشخصية، الا انه اصبح بعد ذلك منظمة سياسية محلية، لها اولوياتها ولها دورها فى اتخاذ القرار، وقد حصلت المنظمة على عقد من البلدية لبناء وادارة محلات فى منطقة السوق، وقد ادى نشاط المنظمة الى تقوية مركزها الى درجة ان ضمانها اصبح يقبل لدى البنك لقروض الاسكان الشخصية.

كذلك قامت ادارة المشروع بتدريب بعض السكان على الاعمال الادارية واعمال البناء، لزيادة قدرة الادارات وكذلك لتحسين المهارات للمشاركين فى البناء. كما قامت بتدريب ثلاثة عمال من المنطقة على الاعمال المساحية وعلى الاشراف على البناء، وعلى الاجراءات الادارية لاصدار رخص البناء والاشراف على القروض، وتم تدريبهم لمدة عام ثم نقلهم كموظفين مؤهلين لمكتب اسكان البلدية، مما ساعد فى التعرف على المشاكل اليومية للسكان وحلها باسرع مايكون.

قامت ادارة المشروع بانشاء حوالى 20 شركة صغيرة لصناعة الطوب بالمشروعين، كما تم انشاء مركز للتدريب المهنى، فتم تدريب المئات من العمالة، وخلق كوادر بنائية من السكان محدودى الدخل، والذين استفادوا بتوفير اجرة اليد العاملة لمساكنهم، ورفع مستوى دخولهم بتعلم مهنة جديدة. وفيما بعد سمح للعمال باخذ قروض لشراء مواد لتصنيع الطوب.

2.8. تحليل التجربة:

1.2.8. الأطراف الرئيسية:

ظهر دور جميع الأطراف الرئيسية بهذه التجربة بشكل فعال (الحكومة المركزية، الحكومة المحلية والتى تمثلت ادارة المشروع ومكتب الاسكان بالبلدية، المجتمع المحلى، الجهات الوسيطة (منظمة المجتمع المحلى).

2.2.8. الاليات التنفيذية للتمكين:

1.2.2.8. الاليات الخاصة بالطلب:

تطوير حقوق الملكية: اعطى الملاك حق ملكية الأرض مع توافر بدائل لتغطية تكلفة الارض. وبالتالى تم "تأمين الحيازة التى من شأنها الحفاظ والارتقاء بالبيئة الطبيعية للمناطق"[28] على عكس الوضع السابق قبل تأمين الحيازة "فعندما يكون بالمدينة قطاع غير رسمي تكون فيه حقوق استخدام الأراضي غير مؤمنة وأنشطة التعمير أكثر صعوبة"[29]

تطوير التمويل العقارى: بتيسير الحصول على قروض من البنك وتسهيل الاجراءات وتوافر بدئل بالقروض. وانشاء "صندوق الاستثمار المشترك" للذين لا يحصلون على اجور ثابتة ومنتظمة ولا يمكنهم الحصول على قروض.

ترشيد الدعم: يعد اسلوب اتاحة دفع تكلفة الارض من خلال المشاركة بالجهد، اسلوبا مبتكرا حيث انه ييسر حتى على ادنى فئات الدخول الحصول على الارض. كذلك تيسير التمويل لكافة فئات الدخول يعمل على ترشيد الدعم.

2.2.2.8. الاليات الخاصة بالعرض:

توفير البنية التحتية: تم توفيرها بناء على احتياجات وامكانات المجتمع المحلى، من خلال المشاركة والنموالتدريجى.

تنظيم وتنمية الاراضى والاسكان: تحقق من خلال تيسيير التمويل، وتواجد الاليات المختلفة لحيازة الاراضى.

تطوير صناعة البناء: تحقق من خلال خلق كوادر بنائية من السكان المحليين، وانشاء مجموعة شركات صغيرة لصناعة الطوب ومركز للتدريب المهنى، السماح للعمال باخذ قروض لشراء مواد لتصنيع الطوب. واقامة التجارب حول استخدام خشب الاشجار الصغيرة فى التسقيف. كذلك انشاء شركات للخدمات التى لايمكن للمجتمع المحلى تنفيذها.

3.2.2.8. تطوير الإطار المؤسسي لإدارة قطاع الإسكان:

تحقق من خلال اعداد اطار عام وتحديد اليات للاشراف على البرنامج ككل، وتدريب موظفين من منطقة المشروع ليتولوا ادارة المشروع مما يساعد على حل المشاكل اليومية بشكل اسرع، وانشاء صندوق الاستثمار المشترك الذى اصبح فيما بعد منظمة سياسية محلية، الموازنة بين اداء القطاع العام والمجتمع المحلى وتشجيع الجهود الذاتية والمتبادلة.بالاضافة الى الربط بين الاسكان والتنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل من انشاء مصانع الطوب وكذلك توليد فرص العمل الناتج عن العمليات الانشائية.

3.2.8. اسس التمكين: ظهرت اسس التمكين بالتجربة من خلال:

1.3.2.8. الوصول إلى المعلومات:

تشغيل موظفين من منطقة المشروع بادارة المشروع وتواجد منظمة محلية قوية ييسر الوصول للمعلومات.

2.3.2.8. الادماج / المشاركة:

شجع البرنامج الجهود الذاتية. وتمت المشاركة فى عدة مراحل فى مرحلة توفير البنية التحتية وفى اتخاذ القرارات وتحديد المتطلبات وفى مرحلة التصميم بما يحفز مخيلة السكان طاقاتهم الابداعية.

3.3.2.8. المساءلة:

تم تسهيل المساءلة بتواجد منظمة محلية قوية وتواجد موظفين من منطقة المشروع بادارة المشروع.

4.3.2.8. القدرة التنظيمية المحلية:

تمثلت فى انشاء منظمة المجتمع المحلى "صندوق الاستثمار المشترك"، وتنظيم المجتمع وتقسيمه الى مجموعات كل مجموعة مكونة من 20:30 اسرة.

5.3.2.8. تعريف الأدوار:

كان هناك تحديد وتعريف للأدوار لجميع الأطراف، فقد وضع اطار للعمل، بدءا من المسح الميدانى لمعرفة قدرات المجتمع المحلى وحتى الانتهاء من الاعمال.

6.3.2.8. اللامركزية:

تحققت من خلال ادارة المشروع بمكتب اسكان البلدية.

7.3.2.8. تقديم الدعم:

تم تقديم عدة أنواع من الدعم كما يتضح من الشكل (8).

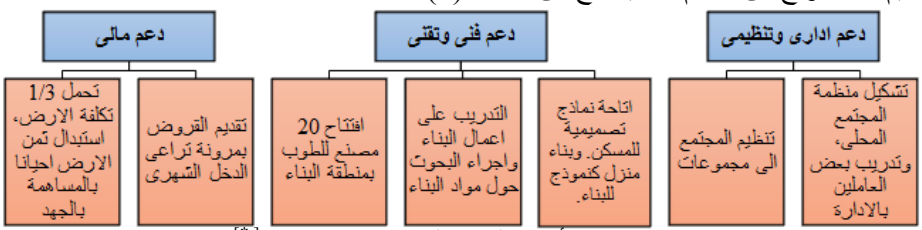

شكل (8): أنواع الدعم بالمشروع بواجادجو. [*]

[*] المرجع رقم [35]، بتصرف الباحثة.

8.3.2.8. تنمية القدرات:

تمت من خلال التدريب على اعمال البناء والاعمال الادارية، وانشاءمركز للتدريب المهنى، اومن خلال الاعمال قاموا بها فى انشاء المشروع نفسه، وكذلك من خلال تنظيم المجتمع، وانشاء منظمة محلية قوية.

4.2.8. مراحل التجربة:

يمكننا ملاحظة ان هذه التجربة تمت وفق مجموعة متتالية من المراحل كالتالي، وكما يتضح من الشكل (9):

- مرحلة تمهيدية تحضيرية: تمثلت هذه المرحلة في جزئين:
  - جمع المعلومات والبيانات اللازمة، من خلال المسح الذى قام به الفريق البحثى قبل بداية المشروع.
  - تحليل للبيانات لمعرفة مدى استعداد وقدرة السكان على المشاركة. ولمعرفة متطلبات وتوقعات السكان.
- مرحلة تنظيم المجتمع: وتمثلت فى: انشاء "صندوق الاستثمار المشترك" والذى كان اداة حيوية فى التنظيم وتجميع السكان فى مجموعات.
- مرحلة تحديد الاحتياجات والأولويات: قامت فئات المجتمع بتحديد الأهداف طبقا للأولويات والإمكانات، وكذلك تنظيم العمل مع الهيئات الحكومية لتنفيذ المشروع.
- مرحلة اتخاذ القرارات: كان لكل اسرة حرية اتخاذ القرار فيما يخص التصميم سواء باستخدام النماذج المعدة بمعرفة المشروع، اوانشاء نموذج خاص بها، وكذلك فى اختيار مواد البناء الملائمة، وكذلك الامر بخصوص المرافق فقد كان اتخاذ القرار فى تنفيذها يخضع لاحتياجات المستعملين. وقد كان للمنظمة المحلية دور حيوى فى اتخاذ القرارات بالمشروعات ذات المنفعة العامة.
- مرحلة التنفيذ: تم تيسير هذه المرحلة من خلال اعمال التدريب التى قامت بها ادارة المشروع، فقد تم تنفيذ الاعمال اما من خلال السكان بانفسهم اومن خلال العمال الذين تم تدريبهم، اما البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية التى لا يستطيع المجتمع القيام بها، فقد قام المشروع بانشاء شركات صغيرة لتنفيذها.
- مرحلة ما بعد التنفيذ (الاستمرارية): من خلال التنظيم الذي أصبح عليه المجتمع المحلى، والمنظمة القوية التى تم انشائها، وتنمية قدراته التي تمت أثناء التجربة سواء من خلال التدريب اومن خلال الممارسة، والتنمية الاقتصادية التى تمت اثناء وبعد المشروع، والاصول التى تم استحداثها كقاعدة اقتصادية مثل مصانع الطوب وشركات انشاء الخدمات الاساسية، اصبح المجتمع لديه القدرات اللازمة لمواصلة التنمية وهوما يعد عنصرا اساسيا فى هذه المشروعات.

شكل (9): المراحل التي مر بها المشروع بواجادجو.

وبذلك يمكننا ملاحظة ان هذه التجربة "واجادجو" قد حققت اسس واليات التنفيذ، كما يتضح لنا من الجدول (1).

جدول (1): تقييم تجربة التمكين والمشاركة فى "واجادجو" ببوركينا فاسو. [*]

التجربة / العناصر / الأطراف	نوع تنمية الاسكان		نوع التجربة			نوع الاسكان المطور				اسس التمكين							الاليات التقنية						مراحل التجربة						
	اسكان جديد	تطوير اسكان قائم	سياسة	برنامج	مشروع	شقق	مسكن نواة	قطع اراضى	اخرى	الوصول الى المعلومات	الاتساع بالمشاركة	المساءلة	القدرة التنظيمية المحلية	تعريف الادوار	اللامركزية	تقديم الدعم	تنمية القدرات	تطوير مفهوم المشكلة	تعزيز الدور المؤثر للمرأة	توعية الرأى العام	توفير البنية التحتية	تطوير صناعة البناء	تنظيم وتنمية الأراضى والتخطيط	تطوير الإطار المؤسسى للإدارة	جمع المعلومات	التحليل	تنظيم المجتمع	تحديد الاحتياجات	الغاء القرارات	التفاوض	الاستراتيجية
"واجادجو" فى بوركينافاسو (مشروع الارتقاء)																														
الحكومة المركزية		√		√					√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√			√	√					
الحكومة المحلية										√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√			√		√	√	√	√	√	√
المجتمع المحلى										√	√	√	√	√	√	√	√	√			√	√			√	√	√	√	√	√
الجهات الوسيطة										√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√			√		√	√	√	√	√	√
"واجادجو" فى بوركينافاسو (مشروع المواقع والخدمات)																														
الحكومة المركزية	√			√				√		√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√			√	√					
الحكومة المحلية										√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√			√		√	√	√	√	√	√
المجتمع المحلى										√	√	√	√	√	√	√	√	√			√	√			√	√	√	√	√	√
الجهات الوسيطة										√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√			√		√	√	√	√	√	√

5.2.8. تقييم التجربة:

بعد تحليل التجربة، نجد ان التجربة قد استوفت جميع عناصر التمكين، مما قد يكون احد اسباب نجاح هذا البرنامج فى تقديم المسكن الملائم، ومن مؤشرات نجاح التجربة:

- توفير حيازة امنه للمنتفعين بمشروع الارتقاء اوبمشروع المواقع والخدمات، مع مشاركة مالية بسيطة من قبل المنتفعين ومرونة هذه المشاركة طبقا لقدرات المنتفع.
- تحسين البنية التحتية للمنطقة بشكل مرحلى وطبقا لقدرات اصحاب المصلحة.
- خفض معايير ولوائح البناء بمشروع الارتقاء وكذلك بمشروع المواقع والخدمات.
- تحول منطقة الارتقاء من منطقة عشوائية الى منطقة مخططة فى اقل من عام.
- خلق تأثيرات دخل ايجابية وتحسين مستوى المعيشة للمنتفعين من خلال تعزيز قدراتهم، وكذلك انشاء بعض المصانع والشركات بمنطقة المشروع، فقد حقق هذا المشروع فرص عمل حقيقية سواء بالأعمال الإدارية أوأعمال البناء، فإنشاء مصانع بمنطقة المشروع بالإضافة الى مركز التدريب المهنى، واعتماد المشروع على مشاركة المستفيدين وجهودهم الذاتية، وفر العديد من فرص العمل.
- راعى هذا المشروع اغلب العناصر المتغيرة المرتبطة بالعناصر الاجتماعية والاقتصادية فى انتاج المسكن، كاتاحة العديد من البدائل التصميمية، بعد عمل بحث اجتماعى واقتصادى للتعرف على متطلبات السكان وتوقعاتهم، كذلك المرونة فى اتاحة ملكية الارض اما بالدفع المالى اوبالمشاركة بالبناء، وكذلك فى التمويل فقد توفرت البدائل امام السكان، اما فى التنفيذ فقد اتيح لهم اما التدريب على اعمال البناء اواستخدام الايدى العاملة، وكذلك الخدمات فقد توفيرها بشكل تدريجى طبقا لمتطلبات السكان واولوياتهم. ويوضح لنا هذا المشروع الدور الفعال الذى قامت به ادارة المشروع.
- انشاء صندوق الاستثمار المشترك مكن الذين لا يحصلون على اجور ثابتة من الحصول على قروض مما اتاح التمويل امام اغلب الفئات، كذلك تحوله الى منظمة محلية كان له دور فعال فى تنظيم المجتمع ومواصلة التنمية والصيانة.

9. تجربة واجادوجو والتجربة المصرية:

مرت سياسات الإسكان بمصر بمراحل وبرامج مختلفة، ففى الفــترة قــبل 1952كان للقطاع الخاص الدور الاكبر فى توفير الوحدات الاسكانية طبقا لتقلبات السوق ومتطلباته، فكان يحكم توفير الاسكان جانب

[*] بتصرف الباحثة.

العرض والطلب. ولم يكن هناك سياسة واضحة للحكومة فى هذه الفترة اوعلاقات حاكمة للعلاقة بين السكان والقطاع الخاص سوى جوانب العرض والطلب.

ثم فى الفترة من 1952 حتى منتصف السبعينات كان للمتغيرات السياسية والاجتماعية وقتها اثارها على سوق الاسكان، فمع ظهور الاشتراكية توجهت الدولة الى محاولة توفير اكبر عدد ممكن من المساكن، فاتبعت سياسة الامداد بالمساكن فى مشاريع اسكانية ضخمة (مشروعات الاسكان الشعبى) تضم وحدات اسكان نمطية، فكان التوجه الرئيسى للدولة فى هذه الفترة سياسة الامداد.

اما فى الفترة من أواخر السبعينات حتى أوائل الثمانينات فقد تبلورت بها آليات جديدة للإسكان تحظى فيها المشاركة الشعبية في العملية الإسكانية بدور أكثر فعالية، وظهر وقتها مجموعة من المشروعات ذات المدخل المتميز لحل المشكلة الإسكانية، وأبدت العديد من الوكالات الأجنبية استعدادها للمساهمة في تطوير المناطق السكنية المتدهورة." [36] "فقامت الدولة بتبني سياسة تطوير المناطق العشوائية ومدها بالخدمات بتنفيذ العديد من مشروعات الارتقاء[35]، كما شهدت هذه الفترة ظهور سياسة المواقع والخدمات (sites & services) وقد روج لهذا النظام عدد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي. [37]

- بدأ تطبيق بعض الأنماط السكنية المختلفة مثل مشروعات المواقع والخدمات التي حظيت "بموافقة الجهات التنفيذية المصرية بمنتصف السبعينات، وكانت باكورة المشروعات مشروع حى السلام بمدينة الإسماعيلية،"[36] ومن أوائل الثمانينات حتى أوائل التسعينات اتجهت الدولة الى خفض تكاليف الوحدات السكنية الحكومية باتجاهها الى المساكن الغير مكتملة كنوع من المشاركة بين المواطن والدولة، وان اقتصرت هذه المشاركة على تنفيذ القواطيع الداخلية والتشطيبات الداخلية فقط للوحدات السكنية، كما نفذت ايضا فى هذه الفترة مشروعات قائمة على "فكرة المشاركة الشعبية الكاملة للأهالي في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية والخارجية مثل مشروع تطوير الناصرية بأسوان"[23]

ثم فى الفترة من منتصف التسعينات حتى 2005 عادت الدولة الى سياسة الامداد بالمساكن المكتملة فى صورة مشاريع نمطية ضخمة فى مشروعات كاسكان الشباب واسكان المستقبل.

اما فى الفترة من 2005 حتى 2011 فقد تم تنفيذ المشروع القومى للاسكان والذى احتوى على العديد من المحاور ما بين وحدات سكنية مكتملة وبين تقسيمات اراضى كما تم فى "ابنى بيتك" احد محاور المشروع القومى والذى مثل حوالى 16% فقط من اجمالى المشروع، اما الغالبية العظمى من المشروع حوالى (84%) فقد مثلت الفكر التقليدي للإمداد بالمسكن.

ثم من 2011 حتى الان فقد كان البرنامج الرئيسى هوبرنامج الاسكان الاجتماعى والذى احتوى على العديد من المحاور ارتكزت اغلبها على الامداد بالمسكن المكتمل، بالاضافة الى بعض المبادارات الحديثة التى يقع جزء منها تحت مظلة برنامج الاسكان الاجتماعى كمشروع الاسكان العائلى وبعض المشروعات الاخرى كمشروع "دار مصر" ومشروع "بيت مصر" والذى يستهدف المصريين المقيمين بالخارج[38]، اى انه فى الفترة الحالية ركزت سياسة الاسكان لذوى الدخل المنخفض فى مصر على سياسة الامداد.

وبهذا نجد ان الاتجاه نحوالتمكين والمشاركة بالسياسات الاسكانية المصرية تم بشكل محدود، فمشروعات المواقع والخدمات كجزء من سياسات الإسكان تمت بشكل محدود، وكان اكبر وانجح هذه المشروعات تجربة "السلام بالاسماعيلية"، والتى ذاع صيتها داخل الاوساط المهنية المصرية وخارجها.

وبالتالى اذا اردنا اسقاط تجربة واجادوجوعلى التجربة المصرية فسنجد انه تم تنفيذ العديد من المشروعات المشابهة لتجربة واجادوجوومنها المشروعات التى تمت بالفترة من أواخر السبعينات وحتى أوائل الثمانينات:

- مشروع التنمية الحضرية الأول، والذي تم تمويله بموجب قرض من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، والذي تركز في ثلاث مدن (القاهرة - إسكندرية - أسيوط) وتضمن عدة أنواع من المشاريع منها مشروعات للارتقاء بالقاهرة والاسكنرية ومشروعات للمواقع والخدمات بالاسكندريه وأسيوط وبعض المشروعات الأخرى الخاصة بتوفير بعض الخدمات." [35] ومنها مشروع الارتقاء بمنشية

ناصر والزبالين، والذي ظهرت عدة مشاكل أثناء تنفيذه منها كثرة الجهات المتداخلة في المشروع، وضعف هذه الجهات والوحدات المحلية وعدم قدرتهم على تحمل أعباء هذه المشروع من ناحية الكفاءة والمؤهلات العلمية، وانحسار التفكير في أن الحل في توفير الوحدات السكنية وافتراض قدرة المواطنين (محدودي الدخل) على الشراء، وإصرارهم على عدم ترك البناء للمواطنين، كما ظهرت التعقيدات في بداية المشروع نظرا لتولى الجهات الحكومية القيام بأعمال التنفيذ بدلا من التنفيذ بالجهود الذاتية،[36] أدت هذه الأسباب إلى إعاقة نجاح المشروع بشكل تام وفقدانه لجزء من مضمونه.

- بعض مشروعات المواقع والخدمات بداية من مشروع حى السلام بالإسماعيلية،"[36] وتلاه عدد من المشروعات في المدن الأخرى، ومشروعات للمسكن النواة ومنها[35] المشروع الارشادى لمدينة السويس، المشروع الارشادى لمدينة بورسعيد، مشروعات مدينة الاسماعيلية (مشروع ابوعطوة- مشروع منشية الشهداء)، مشروع التجمع السكنى الجديد بحلوان (نواة المسكن)، مشروع المسكن النواة بالعاشر من رمضان، مشروع المسكن النواة بمدينة السادات، مشروع المسكن النواة بمدينة العامرية الجديدة.

ولكن اغلب هذه المشروعات التجريبية لم يلاقى "استحسانا من الأسر المصرية ولم تسهم بقدر ملموس في حل أزمة الإسكان وخاصة لمحدودي الدخل، حيث تواجدت مشاكل عديدة مرتبطة بالعمليات التنظيمية وتوزيع الأدوار بين الجهات المختلفة، وساعد على عدم نجاح هذه المحاولات عدم تفهم الأسر سياسة تلك المشروعات حيث أنها كانت مختلفة عن المفاهيم الاجتماعية والسياسية السائدة." [39] وقد يرجع نجاح تجربة كمشروع حي السلام بالاسماعيلية"بدرجة كبيرة إلى الجهاز الإداري المشرف على تنفيذه، وعلى استقلالية هذا الجهاز فيما يختص بإصدار القرارات وإدارة النواحي المالية."[35] كما يمكننا القول ان اسباب عدم نجاح اغلب هذه المشروعات قد يرجع الى افتقاد هذه المشروعات للعديد من أركان التمكين والمشاركة، كعدم وجود إدارة للمشروع لها الاستقلالية التي تمكنها من اتخاذ القرارات، أوعدم بناء قدرات المجتمع المحلى، وعدم تمكينه من المشاركة في جميع المراحل، ومحدودية دور الجهات الوسيطة.

واذا اردنا اسقاط تجربة واجادوجوعلى التجربة المصرية، واتخذنا تجربة "حى السلام بالاسماعيلية" كمثال للتجربة المصرية لكونها احد انجح مشروعات التمكين والمشاركة المصرية الموجهة لذوى الدخل المنخفض والتى حصلت على العديد من "الجوائز العالمية باعتبارها نموذجا ناجحا لحل مشكلة الإسكان بالعالم الثالث"[35] كما نالت صيت عالمى.

سنجد انه بالرغم من التشابه بينها وبين تجربة "واجادوجو"، الا ان تجربة "واجادوجو" تميزت عنها بـ:

اولاً: الاطراف الرئيسية: ظهر دور الجهات الوسيطة بجميع اشكالها بتجربة "واجادوجو" بشكل جلى، اما بتجربة الاسماعيلية فقد ظهر دور الجهات الوسيطة من خلال المنظمات الدولية، ولكن لم تتوفر معلومات عن وجود ادوار لجمعيات محلية اوتنظيمات محلية عدا ادوار القيادات المحلية.

ثانياً: فى بعض الاليات التنفيذية للتمكين: بشأن تطوير التمويل العقارى: تميزت تجربة "واجادوجو" بانشاء "صندوق الاستثمار المشترك" للذين لايحصلون على اجور ثابتة ومنتظمة ولا يمكنهم الحصول على قروض.

ترشيد الدعم: على الرغم من تيسيرات السداد التى اتيحت بتجربة "حى السلام" بالاسماعيلية، الا ان تجربة "واجادوجو" تميزت باتاحة دفع تكلفة الارض من خلال المشاركة بالجهد، والذى يعد اسلوبا مبتكرا حيث انه ييسر حتى على ادنى فئات الدخول الحصول على الارض.

تطوير صناعة البناء: بالرغم من انشاء مكتب التخطيط والمبانى بالجهاز الادارى للمشروع بتجربة "حى السلام بالاسماعيلية" والذى كان من ضمن مسئولياته تزويد السكان بالنصح فى النواحى الفنية وفى اسلوب البناء ومواد البناء الافضل من ناحية الاستخدام.

إلا ان تجربة "واجادوجو" تميزت بخلق كوادر بنائية من السكان المحليين، وانشاء مجموعة شركات صغيرة لصناعة الطوب ومركز للتدريب المهنى، السماح للعمال باخذ قروض لشراء مواد لتصنيع الطوب. واقامة التجارب حول استخدام خشب الاشجار الصغيرة فى التسقيف. كذلك انشاء شركات للخدمات التى لايمكن للمجتمع المحلى تنفيذها.

تطوير الإطار المؤسسي لإدارة قطاع الإسكان: تميزت تجربة "واجادوجو" عن تجربة الاسماعيلية بتدريب موظفين من منطقة المشروع ليتولوا ادارة المشروع مما يساعد على حل المشاكل اليومية بشكل اسرع، وانشاء صندوق الاستثمار المشترك الذى اصبح فيما بعد منظمة سياسية محلية، بالاضافة الى الربط بين الاسكان والتنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل من انشاء مصانع الطوب.

ثالثاً: فى بعض اسس التمكين: القدرة التنظيمية المحلية: تميزت تجربة "واجادوجو" عن تجربة الاسماعيلية فى الناحية التنظيمية بانشاء منظمة المجتمع المحلى "صندوق الاستثمار المشترك" والتى ساعدت فى تنظيم المجتمع، بالاضافة الى تقسيم المستهدفين الى مجموعات كل مجموعة مكونة من 20:30 اسرة.

تنمية القدرات: على الرغم من وجود تنمية لقدرات المجتمع المحلى بتجربة "حى السلام" بالاسماعيلية، الا ان تجربة "واجادوجو" تميزت عنها بالتدريب على اعمال البناء والاعمال الادارية، وكذلك من خلال الشكل التنظيمى الذى اكتسبه المجتمع، وكذلك بانشاء منظمة محلية قوية.

1.9. مدى الاستفادة من تجربة واجادجوفي مصر:

وبذلك يمكننا القول ان العناصر التى يمكن اخذها فى الاعتبار عند تنفيذ مثل هذه التجارب للتعامل مع متطلبات ذوى الدخل المنخفض فى مصر هى:

- المرونة التمويلية ومناسبتها لاغلب قدرات ذوى الدخل المنخفض، سواء العاملين باجور ثابتة ومنتظمة اوالذين لايملكون دخل شهرى ثابت، حيث تمثل القدرة الاقتصادية احد اهم عناصر مشكلة الاسكان لذوى الدخل المنخفض.
- التنوع واتاحة عدد من النماذج التصميمية لتغطية كافة الاحتياجات الفردية.
- ضرورة تواجد منظمة محلية قوية، تساعدعلى الادارة وتنظيم المجتمع والتواصل واتخاذ القرارت بمثل هذه المشروعات.
- تعزيز قدرات المشاركين لامكانية توليهم دور فعال بمثل هذه المشروعات.
- توليد الدخل وتطوير الاعمال والاعتماد فى الاعمال الصغيرة على الشركات المحلية مما خلق تاثيرات دخل ايجابية لدى المنتفعين.

10. الخلاصة والنتائج:

تعرضت هذه الورقة البحثية الى دراسة استراتيجية التمكين والمشاركة الشعبية لتنمية قطاع الاسكان لذوى الدخل المنخفض، من خلال التعرف على المفهوم والتاريخ والاطار النظرى والاليات التنفيذية، ثم عرض وتحليل وتقييم احد التجارب العالمية، للتوصل الى المنهج المقترح للتمكين والمشاركة الشعبية بقطاع الاسكان.

ومن خلال دراسة تجربة واجادجويمكن التوصل الى النتائج التالية:

- لتحقيق التمكين والمشاركة الشعبية في مجال توفير المسكن الملائم يتوجب تكامل عدد من الأبعاد الهامة كما يوضح لنا شكل (10)، وانه في حالة اختزال تمكين ومشاركة المجتمع المحلى إلى بعض المراحل فقط دون الأخرى، أوالتمسك بمركزية التحكم بالموارد واتخاذ القرارات، فلن يحقق التمكين الهدف المرجو منه، وستنتج لنا مساكن غير ملائمة للأنماط المختلفة للجوانب الثقافية والاجتماعية للمستعملين.
- في حالة عدم التخلي عن السيطرة في توفير المساكن المدعمة، واستبدالها بتقديم الدعم في بيئة تفاعلية تتلاءم مع متطلبات عصرنا الحالي، وتعظيم الاستفادة من موارد وطاقات جميع الأطراف، فستظل المشكلة الإسكانية في التفاقم.
- تمكين المجتمع لا يعد فقط مدخل للتنمية العمرانية، وانما ايضا يعمل على تنمية وبناء قدرات الاطراف الفاعلة جميعها، حتى تكون العملية التنموية مستندة على اتخاذ القرار من واقع احتياجات المجتمعات المحلية، وليس طبقا لتحكم الحكومة المركزية فقط.

11.التوصيات:

يجب الاتجاه إلى تبنى مدخل التمكين والمشاركة الشعبية لتعبئة الطاقات والموارد لجميع الأطراف الفاعلة بقطاع الإسكان، بدلا من الاعتماد على الموارد العامة المحدودة، والتى لن تتمكن وحدها من التصدي لمشكلة الإسكان ولذلك يجب:

- إعادة النظر في دور الحكومة لتغييره من مورد ومنتج للمساكن، إلى جهة قيادية وتوجيهية دورها التنظيم والتيسير والتمكين لجميع القطاعات والأطراف الرئيسية بمجال الإسكان.
- دعم اللامركزية، ومنح السلطات للحكومات المحلية باتخاذ القرارات على المستوى المحلى.
- تنمية وتعزيز دور الجهات الوسيطة (NGOs -CBOs) لما لها من دور فعال ومؤثر في المنظومة السكنية.
- تنمية وتعزيز دور المجتمع المحلى في جميع مراحل إنتاج المسكن، وبناء إطار تنظيمي يمكنه من المشاركة بشكل أكثر فاعلية في جميع المراحل.
- تعزيز اطر واليات التواصل الفعال بين مختلف الأطراف الفاعلة، سواء من خلال المنظمات الوسيطة أوالحكومة المحلية أوغيره من اطر التواصل التي تعمل على تعزيز المشاركة وحشد القوى.
- بناء القدرات للأطراف الرئيسية حكومات وأفراد حتى يتمكن كل منهم من القيام بدوره.
- لتطبيق التمكين والمشاركة بشكل فعال فى مجال التنمية العمرانية، يجب تحقق مجموعة من الاسس وفق اليات محددة تم توضيحها بمخطط للمنهج المقترح لتفعيلهم بشكل (11).

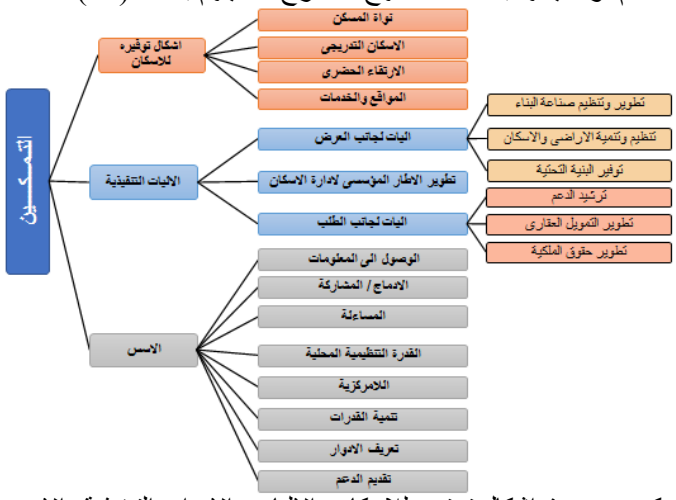

شكل (10): التمكين من حيث اشكال توفيره للاسكان والاليات والادوات التنفيذية والاسس الخاصة به. [*]

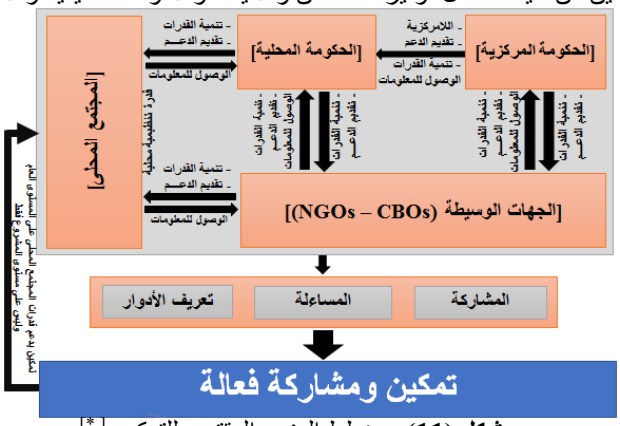

شكل (11): مخطط المنهج المقترح للتمكين. [*]

[*] بتصرف الباحثة.

المراجع:

[1] **محمد عبد السميع عيد، عزت عبد المنعم ميرغنى،** السكن الانسانى بين الخبرة الانسانية والضوابط التشريعية، المؤتمر العالمى السابع عشر-الافاق المستقبلية للسكن الانسانى)، كلية العمارة، جامعة البعث، سوريا، 2004.

[2] **عبد الرحمن عبد النعيم عبد اللطيف،** التصميم المتنامي المستدام للمستقرات السكنية -من نظم الإمداد إلى التمكين في إنتاج السكن، المركز القومى لبحوث الاسكان والبناء.

[3] **أحمد عبدالله عبدالغني،** تطور الفكر التخطيطي لمشروعات الإرتقاء الحضري، مؤشرات وتوقعات لسيناريوهات مستقبلية، النشرة العلمية لبحوث العمران، المجلد الرابع، كلية التخطيط الاقليمى والعمرانى، جامعة القاهرة،2004.

[4] **محمد عبد السميع عيد، عزت عبد المنعم ميرغنى،** الدروس المستفادة من الاسكان العشوائى فى اطار تيسير الاسكان، ندوة الاسكان 2 "المسكن الميسر"، الهيئة العليا لتطوير الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

[5] **JOHN F.C.TURNER,** INTERVIEW OF JOHN F.C.TURNER, World Bank, 2000, http://siteresources.worldbank.org/INTUSU/Resources/turner-tacit.pdf.

[6] **مبروك محمد الشليبى،** البعد البيئى لمشروعات الارتقاء بالبيئة العشوائية بجمهورية مصر العربية، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، 2003.

[7] **حسن احمد الزملى، محمد عبد العزيز عبد الحميد،** دور نظم معلومات الأراضي LIS فى تأمين الحيازة، المؤتمر العربى الاقليمى: تأمين الحيازة/ الادارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية فى المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، ابريل 2001.

[8] **محمد عبد السميع عيد، عزت عبد المنعم مرغنى،** نواة المسكن كمدخل لتوفير اسكان ملائم للفقراء، المؤتمر المعمارى الدولى السابع، قسم العمارة، جامعة اسيوط، 2007.

[9] **The World Bank**, What is Empowerment?, http://web.worldbank.org/WBSITE /EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/EXTEMPOWERMENT.

[10] **John W. Bruce**, Legal Empowerment of the Poor: From Concepts to Assessment, United States Agency for International Development, 2007.

[11] **William Ndumiso Ndlela Swaziland**, The Paradox of Enabling Strategies and Housing Improvements, Master's Program in Urban Management and Development, Report Number UMD1-62, Lund September 2005

[12] **برنامج الامم المتحدة الانمائى،** تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم :مقررات تمهيدية للتنمية البشرية، الامم المتحدة، 2010

[13] **رائدة ايوب،** الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتاثيراتها على النساء فى الريف السورى، دكتوراه، جامعة الدول العربية، جامعة سانت كلمنس، 2010.

[14] **Susan Saegert and Gary Winkel**, Paths to Community Empowerment: Organizing at Home, American Journal of Community Psychology, August 1996, Volume 24, Issue 4, pp 517-550.

[15] **John Lord and Peggy Hutchison**, The Process of Empowerment: Implications for Theory and Practice, Canadian Journal of Community Mental Health, 1993.

[16] **البرنامج الانمائى للامم المتحدة،** ورشة العمل الإقليمية حول" تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء"، ورقة عمل التمكين القانونى للفقراء: المفهوم والآفاق،UNDP،AOHR ، القاهرة ١٧ – ١٥ يناير ٢٠١٢.

[17] **سيد محمد التونى،** التمكين من الماوى والايواء، فى المفهوم والابعاد العمرانية، المؤتمر الثالث للمعماريين المصريين -ايواء من لا ماوى لهم، 1987.

[18] **عماد على الدين عبد الشافى،** الفراغات العمرانية كاداة فاعلة فى تنمية المجتمعات اطار عمل للادارة والمشاركة، دكتوراه جامعة القاهرة،2000.

[19] **عبد العظيم عثمان أحمد الإمام،** دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا،كلية الاداب، جامعة الخرطوم.

[20] **ريمان محمد ريحان،** تنمية المجتمعات الجديدة: التمكين كاداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة،دكتوراه،كلية الهندسة،جامعة القاهرة، 2002.

[21] **مديحة عبد الستار،** الهوية كمدخل لاستدامة العمران فى ضوء شراكة المجتمع، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة المنصورة، 2010.

[22] **عصام الدين محمد على**، نظم الادارة المحلية فى مصر ودورها فى تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية، المؤتمر العربى الاقليمى: تأمين الحيازة / الادارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية فى المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، ابريل 2001.

[23] **احمد محمد حسنى على**، التصميم بالمشاركة نحوتطوير عمارة القرية المصرية، دكتوراه، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان، 2007.

[24] **طارق عزمى الشيخ**، الادارة المحلية وآليات توفير الاراضى لذوى الدخل المحدود بمصر – مدخل الى التطوير ورفع الكفاءة، المؤتمر العربى الاقليمى: تأمين الحيازة / الادارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية فى المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، ابريل 2001.

[25] **Deepa Narayan**, Empowerment and Poverty Reduction: A Sourcebook, World Bank, 2002.

[26] **طارق جلال حبيب**، تقييم فعالية المشاركة الشعبية فى مشروعات اعداد المخطط الاستراتيجى للقرية المصرية، مجلة العلوم الهندسية، جامعة اسيوط، مارس 2009.

[27] **حسين محمد ابوبكر**، تأمين الحيازة كمدخل واداة فاعلة فى تطوير وتنمية المناطق العشوائية بالمدن المصرية، المؤتمر العربى الاقليمى: تأمين الحيازة / الادارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية فى المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، ابريل 2001.

[28] **أحمد عثمان الخولى**، **تأمين ملكية الاراضى أداة للتحكم فى التلوث وتحسين نوعية البيئة فى المستقرات اللارسمية**، المؤتمر العربى الاقليمى: تأمين الحيازة / الادارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية فى المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، ابريل 2001.

[29] **منى صالح الباشا**، الادارة الحضرية للاراضى فى المدن الصناعية ودورها فى تحقيق التنمية الحضرية، المؤتمر العربى الاقليمى: تأمين الحيازة / الادارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية فى المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، ابريل 2001.

[30] **ضبيه فاروق إبراهيم**، **جمال باقر مطلك**، إستراتيجية التمكين أسلوب أمثل لتوفير الإسكان الميسر، مؤتمر الإسكان العربي الثالث، الأردن، 2014

[31] **احمد عبدالله عبد الغنى**، نحومنهج لتحديد شركاء التنمية وادوارهم بمشروعات الارتقاء الحضرى، مجلة العلوم الهندسية، جامعة اسيوط، المجلد 35، رقم 2، صفحة 569- 596، مارس 2007.

[32] **اسامة محمد بهاءالدين**، المشاركة الشعبية كاداة فاعلة فى التنمية المستدامة للتجمعات السكنية المتدهورة، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، 2006.

[33] **The World Bank**, Housing Enabling Markets to Work, 1993.

[34] **The World Bank**, Upgrading of Low Income Settlement -Borkina Faso, 2002.

[35] **نعمات محمد نظمى**، الارتقاء العمراني بالمناطق المتدهورة- تقييم لتجربة زبالين منشاة ناصر بالقاهرة، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، 1993.

[36] **محمد منير سليمان**، **جيفرى باين**، الاسكان والتنمية المستديمة، كتاب، دار الراتب الجامعية،1996

[37] **محمد عبد المجيد**،" نظم وسياسات توفير المأوى لذوي الدخل المنخفض"، رسالة دكتوراه، قسم العمارة، كلية الهندسة بالمطرية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.

[38] **برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية**، ملف الاسكان فى مصر، تقرير، الامم المتحدة، 2016.

[39] **اسماعيل احمد عامر**، دراسة تحليلية لمشروع (اسكان مبارك للشباب- اسكان المستقبل)- تقييم اسلوب التملك والانتفاع، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002.

JES, Assiut University, Faculty of Engineering, Vol. 46, No. 4, July 2018, pp.518–538

ENABLING AND BUBLIC PARTICIBATION AS APPROACHES FOR HOUSING SECTOR DEVELOPMENT

ABSTRACT

The housing problem has a top priority for most countries, and with the governmental efforts failure with their traditional policies to treat it, efforts started to take new strategies and mechanisms to solve it. In the 1970s the positive role of the users' energies and their resources began to take attentions, which encourage international organizations and international conferences to confirm the necessity to adopt the enabling strategies to obtain suitable houses, depending on the various multiple resources of the parties of the housing process, instead of depending on only public resources. So it is requires to create a suitable environment to promote and develop the capacities of all parties, and to enhance relations between them. and motivate parties to participate, with clear definition and distribution of roles. Develop institutional and organizational frameworks to support decentralization review the role of the central government, and delegate Authorities to local governments, with strengthen and develop the role of intermediate actors to activate an integrated work system.

This study examines and analyzes Ouagadougou's experience in Burkina Faso as one of the enabling and public participation projects. to define the gap between the theoretical concept of (enabling and public participation) and its actual application. In an attempt to find a formula for balancing between the role played by governments, and the theoretical concept that requires integration of all parties roles together, to reduce the governmental responsibility and transform it from supplier and producer to partner, mentor and observe.

This study deals with: First, the historical perspective of enabling and participation, their concept, objectives and types; second, the basis of enabling and participation, the main parties, tools and executive mechanisms. Third, analyze and evaluate Ouagadougou experience in Burkina Faso.

The research concludes with a set of conclusions and recommendations that contribute in the formulation of a proposed vision for enabling housing policies and the formulation of a theoretical framework to activate enabling and public participation in providing adequate houses and limit the housing problem.